الأهرام

المصدر :

التاريخ :

في انتظار التغيير والتعمير

خبراء الاقتصاد يطرحون مشاكل الارض المحتلة والحلول المقترحة

الخطر القادم يتمثل في البطالة وزيادة حجمها تدريجيا

□ غزة ـ جيهان فوزى:

قطاع غزة أو «سنغافورة الشرق» يتطلع في المرحلة المقبلة الى ميلاد جديد تنطلق معه صيحة التغيير والتعمير والاصلاح فماذا يقول الخبراء المتخصصون في مجالات اصلاحه المتعددة.

«العالم اليوم» تجولت في دروب التخصصات المختلفة بقطاع غزة لتلقي الضوء على اهم ماينتظر المرحلة المقبلة من مشاكل وابرز الحلول المقترحة.

يقول د. سامي ابوظريفة استاذ التنمية الاقتصادية ان الوضع الاقتصادي في قطاع غزة سيىء لاقصى درجة، وأي خطة تنموية مقترحة سواء في غزة أوالضفة الغربية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للاراضي المحتلة، حيث ترتب على سنوات الاحتلال تدمير كامل للبنية التحتية في قطاع غزة ودمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.

ويضيف الدكتور ابوظريفة ان البطالة في الاراضي المحتلة ارتفعت الى اكثر من ٦٠٪ ومازالت البنية التحتية للمرافق الاساسية متخلفة بشكل كبير ونقصت الموارد المحلية وتدهورت القطاعات الانتاجية من زراعة وصناعة وخدمات كذلك المشاكل الناجمة عن غياب النظام المصرفي أوالمالي في الاراضي المحتلة وعدم وجود مؤسسات متخصصة قادرة على ادارة الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة المقبلة ويستطرد الدكتور ابو ظريفة لو تتبعنا هذه المشاكل سوف نجد ان القدرة الاستعابية للاقتصاد الفلسطيني محدودة جدا وبالتالي يصعب في الفترة القادمة تشغيل فائض العمالة المحلية الامر الذي يتطلب توفير فرص عمل في الدول المجاورة بما فيها اسرائيل والدول العربية بشكل منظم ودوري.

أما مشكلة البنية التحتية ـ الطرق والمواصلات والاتصالات والطاقة الكهربائية والمرافق العامة من قطاع صحي وتعليمي والمؤسسات الاجتماعية.. الخ.

فيمكن حلها من خلال تشجيع الاستثمار في قطاع البنية التحتية الامر الذي سوف يؤدي بدوره الى استيعاب عشرات الالاف من فائض العمالة ويحتاج ذلك الى استثمار من ٧ الى ١٠ مليارات دولار لمدة خمس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

سنوات بمعدل من ١,٥ الى ٢ مليار دولار سنويا فى البنية التحتية للضفة والقطاع.

ويضيف ابو ظريفة اما فيما يتعلق بتنمية القطاعات الانتاجية فبعد تجهيز البنية التحتية يجب الاهتمام ببعض الموارد المحلية وتطويرها والحفاظ عليها وعلى راسها القطاع الزراعى الذى خضع لعملية تقنين واعادة تخطيط بحيث يتلاءم مع السوق المحلية من جانب وسوق التصدير من جانب آخر.

ويشير الى أن القطاع الصناعى يحتاج ايضا الى الاستثمار لتطبيق مايسمى باستراتيجية الاحلال محل الواردات حيث كنا فى السابق نعتمد على الخارج وبالذات اسرائيل فى وارداتنا الخارجية وفى ظل الوضع الجديد نحن بحاجة الى ايجاد الكثير من المصانع القادرة على تغطية طلبات السوق المحلى خاصة فى ظل عملية الاستثمار فى البنية التحتية والهدف الآخر من التطوير استيعاب جزء من العمالة الفائضة لدينا وتطوير القطاع الصناعى يهدف الى وضع الاولويات التى يجب الاستثمار فيها من اجل خدمة القطاعات الانتاجية الاخرى.

ولأن الدخل المحلى لقطاع غزة يعتمد بشكل اساسى على التحويلات المالية الخارجية فيقترح الدكتور ابو ظريفة الاعتماد على مصادر دخل محلية اخرى من خلال الاستثمار فى قطاعات خدمية مثل السياحة حيث يتوقع ان تكون من القطاعات التى تساهم بجزء كبير فى الدخل المحلى، كذلك يقترح انشاء ميناء تجارى لقطاع غزة يخدم عملية التنمية حيث سيترتب عليه انشاء صناعات اخرى ويضيف ان الجانب المالى ايضا بحاجة الى اعادة تشكيل وذلك بانشاء بنوك للتنمية المتخصصة فى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية مثل الاسكان بالاضافة الى وجود سوق حرة خاصة فى قطاع غزة بسبب وجود ميناء تجارى وبالتالى يمكن ان يعتبر قطاع غزة فى المستقبل مركز خدمات ماليا يخدم كل منطقة الشرق الاوسط خاصة ان امكانية التنمية والتطوير الاقتصادى فى غزة ممكنة لتوافر العنصر البشرى المدرب.

ويضيف: نحن بحاجة الى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

صندوق دولى يتم التعاون فيه من قبل جميع الدول للاستثمار فى جميع الجوانب الاساسية وبحاجة ايضا الى مايتراوح بين ٣ أو ٤ مليارات دولار سنويا للاستثمار فى البنية التحتية والقطاعات الانتاجي.

وعن التعاون الاقتصادى بين الجانبي الفلسطيني والاسرائيلى يقول د. محمود عكاشة استاذ الاحصاء بجامعة الازهر ان المطروح حتى الان من الجانب الاسرائيلى هو نظام الحدود المفتوحة بين المناطق المحتلة واسرائيل من حيث نقل البضائع والايدى العاملة ورؤوس الاموال وهذا سيساعد قطاع غزة على تشغيل الايدى العاملة لكنى لااعتقد انه سيكون له دور فى فصل الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلى وبالتالى لن يتمكن الاقتصاد الفلسطيني فى قطاع غزة والضفة الغربية بهذه الطريقة من بناء المؤسسات الاقتصادية التي تؤهله لايجاد اقتصاد فلسطيني مستقل.

ويقترح التركيز على صناعات غير موجودة فى الاقتصاد الاسرائيلى وهى الصناعات الموجهة للدول العربية والتى يعتبرها المستهلك العربى صناعات كثيفة العمل بحيث تجد الايدى العاملة فرصة للعمل داخل القطاع الاقتصادى فى الاراضى المحتلة. ويكون تركيز الاقتصاد الاسرائيلى بذلك على الصناعات اقل كثافة للعمل موجهة اكثر الى اسواق اوروبية وامريكية.

أما د. احمد دحلان استاذ الجغرافيا السكانية فيقول: ستواجهنا مشكلة الاكتظاظ السكانى القائم على الكثافة المرتفعة حيث يعتبر قطاع غزة ثالث اقليم فى العالم بعد هونج كونج وسنغافورة من حيث الكثافة السكانية كذلك مشكلة المساحة التى تقدر بنحو ٣٦٠ كيلو مترا مربعا فى قطاع غزة ومشكلة المخيمات للاجئين والموجودة بكثافة ويشكل سكانها حوالى ٣٥ ـ ٤٠٪ من جملة السكان والمخيمات هى مناطق سكن مؤقت غير صالح للاستمرار.

ولكنها اصبحت مساكن شبه دائمة كذلك مشكلة التخطيط العمرانى والاسكان الفلسطينى لغالبية السكان وحسب المقاييس العلمية فان درجة الازدحام تزيد على ثلاثة افراد للغرفة الواحدة معا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

هل نجح كلينتون فى « حشر » نفسه بين رابين وعرفات ؟! عن التايمز البريطانية

يعتبر سكنا غير لائق ويوجد حاليا مايزيد على ٤٥ ـ ٥٠٪ من السكان يتدخلون فى هذا التصنيف وبالتالى نحن بحاجة الى تحسين وضعهم المعيشى وهناك مشكلة اخرى متعلقة بمستقبل المستوطنات الاسرائيلية فى قطاع غزة إن حل مشاكل قطاع غزة العمرانى سيتحدد بناء على ذلك وان لم تحل مشكلة المستوطنات والتى تعد المتنفس الوحيد من اجل اضافة مناطق عمرانية مخططة عليها لاستيعاب السكان لن يكون امامنا سوى خيارين الأول هدم مناطق عمرانية قائمة مثل المخيمات واعادة بنائها على اسس عمرانية سليمة وهذا يتطلب اماكن إحلال للسكان المراد اخلاؤهم عن مناطق سكنهم.

أما الخيار الثانى فهو استغلال الارض الزراعية من اجل بناء مدن أومناطق عمرانية جديدة لكن أخطر مافيها تأكل الارض الزراعية المحدودة اصلا فى مساحتها ومثال ذلك فان مساحة الارض الزراعية تناقصت بنسبة ٢٥٪ خلال العشرين سنة الأخيرة حيث تناقصت من ٢٠٠ كم٢ الى ١٥٠كم٢.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية